حليفنا صدام

الباب الثاني: الدوامة

العراق يريد شراء سلع فرنسية

ترجمة: سلام العبودي

بعد نشرها الباب الأول من كتاب (حليفنا صدام)، تعود المدى لتنشر الباب الثاني منه الذي يسلط ضوءاً إضافياً على الدور الذي لعبه ""اللوبي العراقي" في فرنسا لمساندة تطلعات صدام حسين، وعلى فهم الصناعيين الفرنسيين - وفي مقدمتهم "عصابة الأربعة"- أن السوق العراقي أصبح مفتوحاً أمامهم. كما يظهر هذا الباب كيف وصلت العلاقات بين البلدين بسرعة حتى إلى ميدان أكثر خطورة وحساسية. وهو ليس مشتريات الأسلحة الفرنسية، التي فاوض صدام حسين ضيفه بشأنها، ولكن التعاون النووي. فصدام أراد، وشيراك وافق على ما طلبه منه.

في عام ١٩٧٢، لم يعد العراق أرضاً مجهولة، أو بلد الستينيات المتخلف. فهو ليس فقط بلداً غنياً بنفطه - بين ١٩٧١ و ١٩٧٥، تضاعف إنتاج العراق من النفط الخام ثلاث مرات - وإنما كذلك هو البلد الذي لا تنقصه المياه؛ كما فيه عملية إعداد الملاكات في أوج نشاطها.

يقول سفير فرنسي سابق في بغداد أن احد محاوريه العراقيين أسر له: "أننا خسرنا خمسمائة سنة تحت الاحتلال التركي. ويتوجب الآن العمل بسرعة. وفرنسا هي البلد الذي، بمساعدته، نستطيع الوصول إلى المعارف وإلى التكنولوجيات".

ليست هذه هي الفائدة الوحيدة التي تمثلها باريس للعراق. فقد كان المسؤولون العراقيون مهتمين جداً بطبيعة العلاقات الفرنسية - الإسرائيلية. وبيان مثل ذلك الذي تلاه موريس شومان Maurice Schumann في إذاعة فرانس أنتير France Inter، في ٣١ آذار ١٩٧٢، مليء بما يغري العراقيين. ففي مثل ذلك اليوم، صادق وزير الخارجية على الموقف الذي أتخذه المبعوث الفرنسي، في لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، أثناء التصويت على قرار وصف فيه تصرف الجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة بأنه "جرائم حرب".

وحيث إن الغربيين لم يتبنوا الموقف نفسه، أثناء الحرب الإسرائيلية - العربية، التي اندلعت بعد ذلك بعام، في تشرين الأول ١٩٧٣؛ فقد أرادت بغداد استخدام "سلاح النفط"، لترد على مواقف الغربيين، كل حسب درجة استحقاقه. وهو موقف أكثر تطرفاً من موقف شركائها الآخرين، الذين قرروا ببساطة تقليل الإنتاج. وبوضوح وصراحة تامة، ولشعورها بالارتياح وهي تضع إمارات الخليج النفطية المقربة من واشنطن أمام التحدي، طالبت بغداد بوقف شحن النفط إلى الولايات المتحدة، وتأميم امتيازاتها النفطية في الأراضي العربية، وكذلك بسحب الأموال العربية المودعة في المصارف الأمريكية. وبالمقابل، اقترح العراقيون إبقاء تموين " الدول الصديقة" التي لا تقدم أي إسناد منتظم "للصهاينة".

بعد ذلك بعدة أشهر، بعثت انتقادات ميشيل جوبير Michel Jobert للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ونزاعاته الدائمة مع هنري كيسنجر Henry Kissinger، وزير الخارجية الأمريكي، السرور في نفوس القادة العراقيين.

وتبرز فرنسا على رأس القائمة الصغيرة التي تضم "الدول الصديقة". لكن الأزمة أصابتها، برغم هذه المراعاة. فقد ارتفع سعر البرميل، وتضاعف، وفي النهاية، لم يلعب "سلاح النفط" إلا لصالح فواتير النفط. فقط هولندا، المرتبطة بصلات قوية جداً بإسرائيل، كانت الضحية في وقت الحظر، وكذلك الولايات المتحدة التي بقيت هذه العقوبة دون تأثير كبير فيها.

وفي وقت الصدمة النفطية الأولى هذه، كانت هناك فقط أربع شخصيات مؤيدة جميعها لسياسة "عراقية جداً"، تحتل مناصب مهمة وكما يلي: ميشيل جوبير الذي غادر منصبه في الأمانة العامة لقصر الرئاسة (الأليزيه)، بعد إن عهد إليه بومبيدو حقيبة وزارة الخارجية؛ وأندريه جيرود المدير السابق للهيدروكاربونات ومدير مفوضية الطاقة الذرية؛ الأمين العام للشركة الفرنسية للنفط، وهو مساعد مقرب أيضاً من جوبير؛ وبيار سيريل الذي بقي دائماً سفيراً لفرنسا في بغداد. فيما يتعلق ببيار غويلوما Pierre Guillaumat، رئيس شركة //ELF، فإن التزام شركته كان قليلاً في العراق، ولذلك ربما بقي موقفه أكثر اختلافاً.

ولأن بيار غويلوما كان وزيراً للجيوش سابقاً ثم رئيساً للطاقة الذرية، فقد قال عنه أندريه جيرو: "أنه الشخص الذي وضع الأسس للصناعة والتسلح النووي الفرنسي"(٧). أوضح قائد قديم في الشركة الفرنسية للنفط: "لقد تفاهم جوبير وجيرو بسرعة. وكانا يريدان ليس فقط تطوير السياسة الفرنسية في مجال الطاقة، بل كذلك سياستها الصناعية في مجال التصدير". وفي بغداد كما في باريس كان الكل يبذلون جهودهم: نيكولا لانغ Nicolas Lang ينصح العراقيين بتعيين سفراء حقيقيين في فرنسا، وليس فقط موظفين جيدين من حزب البعث. واعتباراً من ذلك التاريخ قرر ميشيل جوبير بموافقة جورج بومبيدو إرسال دبلوماسيين أكثر كفاءة في السياسة الاقتصادية والستراتيجية إلى الشرق الأوسط. وهو "إصلاح استمر في عهد ديستان" حسب ما يقول سفير تمت ترقيته وفقاً لهذه المعايير.

يؤكد أحد مسؤولي هذا الإصلاح: "إن تجديد وتنشيط الجهاز الدبلوماسي أملتهما ضرورة تطوير علاقاتنا مع العرب الذين يمتلكون النفط". أنه الطريق الذي اختاره ميشيل جوبير الذي زار دول الخليج والعراق عام ١٩٧٤ ليبرم اتفاقات تؤمن تموينا منتظماً لفرنسا. وحيث إن قائمة الاحتياجات الفرنسية من النفط قد تضاعفت، فإنه كان يتوجب التصدير لمحاولة تثبيت حالة من التوازن، ما أمكن. في الميزان التجاري الذي يشكو عجزاً.

وكان العراق البلد الأكثر استعداداً في الشرق الأوسط للشراء والتزود بما يحتاجه من معدات مصنوعة في فرنسا.

يقول أحد السفراء الذين لعبوا دوراً في الشرق الوسط: "لقد أغرانا صدام حسين بإمكانية لعب دوراً من الطراز الأول في الشرق الأوسط".

كان جاك شيراك يعلم ذلك حين زار بغداد عام ١٩٧٤، وهو أرفع قائد غربي يستقبله صدام حسين. وقد كانت زيارته بداية غزل سياسي طويل. يشهد أحد الوزراء الذين رافقوا شيراك في زيارته: "لقد كتب شيراك بيده البيان الختامي الذي نشر في ختام زيارته".

وقد قيم شيراك زيارته، التي استغرقت ثماني وأربعين ساعة، ولقاءاته المنفردة مع صدام حسين، أكثر من الواقع كثيراً. فقد أعلن أنه وقع أو أتفق على عقود بقيمة خمسة عشر مليار دولار في حين أنها لا تتجاوز في الواقع ثلاثة مليارات دولارات إلا بمبلغ بسيط. كذلك تصريحاته، التي تحمل طابع الحماس التجاري، التي أدلى بها أثناء مؤتمره الصحفي الذي عقده في بغداد. وكعادته في التهور، حيا شيراك الاشتراكية العراقية:

" القومية في أفضل معانيها، والاشتراكية كوسيلة لاستنفار الهمم وتعبئة الطاقات من أجل تنظيم الغد هما مشاعر قريبة جداً من قلوب الفرنسيين" قبل أن يؤكد- وليس القصد تعبيراً دبلوماسياً - أنه توصل مع صدام حسين إلى " اتفاق في النظرة العميقة جداً لكل المشاكل الدولية تقريباً".

هكذا بدأ عيد المصدرين. وفهم الصناعيون الفرنسيون أخيراً أن السوق العراقي أصبح مفتوحاً أمامهم: مجمعات بتروكيميائية، مصنع المنيوم، تبني نظام البث التلفزيوني الملون سيكام Secam الذي هو نفس بث قنوات التلفزيون الفرنسية الملونة، بناء مستشفى عسكري،...ألخ.

وسرعان ما وصلت العلاقات بين البلدين حتى إلى ميدان أكثر خطورة وحساسية. وهو ليس مشتريات الأسلحة الفرنسية، التي فاوض صدام حسين ضيفه بشأنها، ولكن التعاون النووي. فصدام أراد، وشيراك وافق على ما طلبه منه. وبعد ذلك بثمانية عشر عاماً، في ١٩٩٢، ما زال الموضوع ساخناً.

بفضل من جيسكار ديستان

سمح جيسكار بالعمل على ترصين هذه العلاقات، وتكفل شيراك بأن يشغل الساحة. إن رؤساء الوزارات، في عهد الجمهورية الخامسة، لا يلعبون عادة إلا دوراً هامشياً في السياسة الخارجية. أما شيراك فقد مسك بيديه العلاقات الفرنسية - العراقية. لقد كان يعالج كل شئ: العلاقات السياسية، العقود التجارية، مبيعات الأسلحة، والتعاون النووي. إن هذا التدخل في المجال المخصص لرئيس الدولة يمكن تفسيره أولاً بالموقف الذي اختاره جيسكار، فكل ما يخص العراق كان يبقى في الخلف طواعيةً، تاركاً بذلك هامش مناورة مهماً لشيراك.

يصف تصرفه هذا أحد وزرائه السابقين، بعد أن كان قد عمل معه لسنوات عديدة بالقول: "بالنسبة لجيسكار، كان الشرق الأوسط بمثابة صندوق أحزان. فبقدر ما كان يبدي تعاطفاً مع أفريقيا، لم يكن يفهم شيئا بشأن العرب ومشاكلهم. أما علاقته مع ملك المغرب، فكانت علاقة مودة. حتى قبل الحرب ضد إيران، لم يكن يريد زيارة العراق، في عام ١٩٨٠، وأثناء جولته في دول الخليج، التقى ملكين وعدداً من الأمراء؛ ولكن الذهاب إلى بغداد لم يكن مطروحاً وذلك، دون شك، بسبب العلاقات التي كان جاك شيراك يقيمها مع صدام حسين، دائماً، التي استمرت حتى في الوقت الذي لم يعد فيه رئيساً للوزراء.

منذ زمن بعيد، يفضل جيسكار الأمراء على القادة العراقيين الذين يرتدون البذلات العسكرية، الذين تتدلى المسدسات من أحزمتهم. وخلال رئاسته التي استمرت طيلة سبع سنوات، كان يرغب أولاً في عدم التعامل مباشرة مع العراق، ثم الرغبة في عدم معالجة ما يخصه، لأن هؤلاء العرب أصبحوا شيراكيين (نسبة إلى شيراك)، حسب رأيه.

في مقدمة مسرح هذه العلاقات، أراد شيراك أذن أن يعطي طابعاً شخصياً للسياسة المنتهجة تجاه العراق، فهو يرى أن صدام حسين سيغدو "ديغولاً عربياً" في المستقبل؛ وإنه رجل يتفوق على جميع قادة هذا الجزء من العالم. وهكذا، فقد قرر شيراك من دون أدنى تردد، وبموافقة تامة من مستشاره السياسي، سيرج بواديفه Serge Boidevais، ربط فرنسا بالعراق، الذي يحلم أن يصبح بالطبع قوة إقليمية.

وقد ارتبط شيراك بصداقة قوية إلى حد ما مع صدام حسين إلى درجة أن هذا الأخير استشاره عدة مرات، وهكذا دعاه شيراك للبحث عن تسوية مع إيران في عهد الشاه؛ ثم لتوقيع اتفاقية الجزائر، مع جاره القوي في، ٦ آذار ١٩٧٥(٨). وهو أيضاً، حسب أقواله هو، من حذره عام ١٩٨٠ من مهاجمة إيران. ولم يمنع هذا شيراك، في ٢٦ أيلول ١٩٨٠، أثناء لقاء له مع الصحافة جرى في مدينة ستراسبورغ، بعد أسبوع من بدء المعارك، من إلقاء المسؤولية على القادة الإيرانيين. وبالوضوح نفسه، قال شيراك عكس ذلك الكلام تماماً، بعد ست سنوات من ذلك التاريخ (٩).

الفصل الثاني
المطلب النووي

يعود تاريخ الطموح العراقي إلى عام ١٩٥٨، حين وقع العراق اتفاقاً مبدئيا مع الاتحاد السوفيتي في مجال التعاون النووي، وفي حزيران ١٩٦٠، نص (بروتوكول) آخر على بناء مفاعل مركز أبحاث صغير. بعد ذلك بثماني سنوات، بدأ تشغيل مفاعل بقوة ضعيفة (٢ ميغاواط) في منطقة التويثة. وشحنت موسكو اليورانيوم ٢٣٥ المخصب بنسبة ١٠٪ وافقت على إعداد حوالي ١٠٠ عالم عراقي.

العراقيون يريدون أكثر مما حصلوا عليه، فمنذ مطلع السبعينيات، قرر صدام حسين والأعضاء الآخرون في مجلس قيادة الثورة امتلاك مركز أكثر قوة، لكن موسكو التي أسفت لأنها كانت قد ساعدت الصين في هذا المجال، رفضت الذهاب أبعد من ذلك(١٠).

اتجه صدام حسين حينئذ إلى باريس. وبهذا الخصوص، يقول دبلوماسي عمل سابقاً في السفارة الفرنسية لدى العراق: "منذ ١٩٧٠-١٩٧١، كان العراقيون يحدثونني عن رغبتهم في شراء مفاعل" وأثناء محادثاته في باريس، في حزيران ١٩٧٢، أعرب صدام حسين عن طموحاته؛ لكن الظرف لم يكن موآتيا، والحكومة حينذاك ربما كانت تخشى ردود فعل معادية، في داخل فرنسا وخارجها.

كان السفير بيار سيريل موافقاً سلفاً، من جانبه، على فكرة هذا التعاون.

فحسب المبدأ، الذي أصبح لازمة يستخدمها أنصار نقل التكنولوجيات في هذا المجال: من حق العرب الوصول إلى العلم النووي. ومن جانب آخر، فإن فرنسا كانت قد ساعدت الإسرائيليين على صنع قنبلتهم.

لم يأت الرد الإيجابي إلا في وقت لاحق، بعد انتخاب جيسكار ديستان لمنصب رئاسة الجمهورية، وبشكل خاص، بفضل جاك شيراك. في آب ١٩٧٤، وصل وفد عراقي إلى باريس، بهدف الإعداد لرحلة جاك شيراك إلى بغداد، المقررة في كانون الأول من السنة ذاتها. وبعد أن استقبل رئيس الوزراء أعضاء الوفد. عهد بهم إلى أندريه جيرو، الذي كان يرأس مفوضية الطاقة الذرية.

يقول أحد كبار موظفي مفوضية الطاقة الذرية، بمرارة: "كان ذلك في وقت كنا نسعى فيه لبيع مفاعلات بأي ثمن. لقد كان التنافس على أشده بين الألمان والإيطاليين والكنديين. ولم تتردد مفوضية الطاقة الذرية في تمجيد مزايا مفاعلاتنا أمام العراقيين.

في نهاية زيارتهم، أوضح العراقيون طلباتهم: إعداد علماء، وتجهيزهم بمركز من نوع غرافيت –غاز graphite-gaz، من النوع ذاته الذي مكن فرنسا من أن تمتلك السلاح النووي، لأن مفاعله يتيح لهم إمكانية إنتاج كميات مهمة من البلوتونيوم.

وفي كانون الأول ١٩٧٤، جرى استئناف المناقشات في بغداد، حين قام جاك شيراك بزيارة صدام حسين. وقد أعلن رئيس الوزراء، أثناء زيارته هذه، عن موافقته، من حيث المبدأ، على تزويد العراق بهذا المفاعل (١١).من دون أن يتقرر بشكل نهائي اختيار نوعه. وكان يرافقه، في زيارته هذه، ميشيل بيكير Michel Pecqueur، مساعد أندريه جيرو في إدارة مفوضية الطاقة الذرية؛

وايف جيرار Yves Girard، مهندس في هذه المفوضية المنفصلة عن وزارة الصناعة؛ وسيرج بوادفيه Serge Boidevaix، المستشار الدبلوماسي في مكتب رئيس الوزراء.

وهكذا، بدأت بين شيراك وصدام حكاية كبرى. يقول سفير سابق، عمل في بغداد: "لقد وجد في صدام حسين كثيراً من السحر، حتى وإن بدا له الرجل خشن الطبع قليلاً. كان يعتقد أنه يواجه رجل دولة كبيراً. وبما أن السوفيت بدوا متحفظين في تطوير تعاونهم النووي مع العراق، فقد كان صدام حسين بحاجة حقيقية للتكنولوجيا الفرنسية".

حال عودة رئيس الوزراء إلى فرنسا، وضع الملف قيد الدراسة، وعرضه على وزير الصناعة في عهد جيسكار، ميشيل دورنانو Michel d'Ornano. وقد انتقد هذا الأخير الصيغة المختارة: لقد تخلت شركة الكهرباء الفرنسية، منذ عام ١٩٦٩، عن المفاعلات من نوع غرافت - غاز. أسلوب التشغيل الفرنسي. لصالح الأسلوب الأمريكي علامة ويستنغهاوس West-inghouse ومفاعلات الماء الخفيف المضغوط فراماتوم Framatome، وهي فرع من شركة كروزو - لوار Creusot-Loire شاركت الوزير الرأي: إن العودة إلى الموديل القديم من المفاعل، الذي لم يعد يشتريه أحد في العالم، مسألة شبه مستحيلة، ولن تكون ذات مردود بالنسبة للجانب الفرنسي. ويتوجب إعادة وضع خطط وبناء ورش اختفت في الوقت الحاضر.

يقول أحد مديري مفوضية الطاقة الذرية:"أخيرا، فإن دورنانو d'Ornano هو الذي عرض على العراقيين مفاعل أبحاث. لقد كان هدف وزارة الصناعة الوحيد هو أن لا تؤدي الطلبية إلى التخلي عن أسلوب التشغيل الفرنسي". وقد وافق العراقيون في الحال، بعد أن أغرتهم هذه الفكرة.

لقد تساءل كثير من الموظفين، في الخارجية الفرنسية وفي مفوضية الطاقة الذرية، عن الأسباب التي قادت شيراك لأن يعرض على العراقيين نوعاً من المفاعلات المتروكة منذ زمن طويل. وكان الجواب ببساطة: إن رئيس الوزراء ليس خبيراً حقاً في المسائل النووية.

اعترافات صدام حسين

في ٥ أيلول ١٩٧٥، أستقبل جاك شيراك صدام حسين في مطار أورلي، بحرارة استثنائية، لم يفت الصحافة الإشارة إليها، وإن جملة قالها شيراك قد بقيت مشهورة، وتم الاستشهاد بها مئة مرة كلما جرى الحديث عن علاقته بالزعيم العراقي، وهي : "أنت صديقي الشخصي، ثق بتقديري واحترامي ومودتي" بعد ذلك، وأثر مقابلات عديدة مع زعيم الدولة هذه أو تلك من دول العالم الثالث سمع الناس الحاضرون شيراك وهو يقول متأففاً :"بالطبع، أنه ليس صدام حسين"!(١٢)

في الحال قام الرجلان بزيارة المنشآت النووية في كاداراش Cadarache، ثم أمضيا عطلة نهاية الأسبوع في قصر قرب بودي بروفانس -Baux de-Provence. وكان يرافقهما الرجل الثاني في الميدان النووي الفرنسي، ميشيل بيركير، مساعد أندريه جيرود في مفوضية الطاقة الذرية. وقد أبدى صدام حسين إعجابه بما رأى. وكتبت جريدة لوموند: " أثناء زيارته لكاداراش، اهتم صدام حسين بشكل خاص بمنشآت التجارب للمفاعلات التي تعمل بالماء، وبمنشآت تجميع "الكاب "Cap وهو نموذج مصغر للمفاعل الأصلي مخصص لاختبار مكونات المراجل النووية ولتشعيع المحروقات".

في باريس، ٨ أيلول، تتابعت الاجتماعات المنفردة؛ وأقام جاك شيراك مأدبة غداء لنظيره، في غاليري لويس الخامس عشر في قصر فرساي. وفي ذات اليوم، أعرب عن سروره للتعاون الذي تم. وقال شيراك:

"العراق على وشك أن يضع برنامجاً نووياً مترابطاً. وفرنسا تشارك في هذا الجهد، في مجال المفاعلات التي تعمل بالماء، في الوقت الحاضر".

تناول صدام حسين طعام الغداء، في اليوم التالي، مع جيسكار في الأليزه. وفي اليوم ذاته، أجرت معه المجلة اللبنانية (الأسبوع العربي) لقاءً قال فيه صدام حسين :

"إن الاتفاق مع فرنسا هو الخطوة الملموسة الأولى نحو إنتاج السلاح الذري العربي".

بعد ذلك بعدة أيام، نشر هذا التصريح المثير والموجه إلى العالم العربي، لكنه مر من دون أن يثير الانتباه؛ في حين ذكرت الصحف الفرنسية إن العراق يريد إنتاج الكهرباء...

ينص اتفاق التعاون على تزويد العراق من قبل فرنسا بمفاعل مخصص للأبحاث. أسمه أوزيراك، وهو نسخة مطابقة للمفاعل الأصلي أوزيري Osiris- الذي يواصل عمله في ساكلاي Saclay في منطقة الأيسون Essonne. وسوف يكون أوزيراك، مثل أوزيري تماماً مؤلفاً من مفاعلين يعملان بالماء الخفيف، يسبح قلباهما في ماء حوض كبير. وتعمل هذه المفاعلات باليورانيوم ٢٣٥ المخصب بنسبة ٩٣٪، وهو الوحيد الملائم للتطبيقات العسكرية، لأنه قابل للانشطار. وقد التزمت فرنسا بتزويد العراق بما مجموعه الكلي ثمانون كيلو من ذلك المركب. وجاء اتفاق، تم إبرامه في زمن حكومة ريمون بار Raymonde Barre ليرتب عملية الشحن على ١٠ شحنات، كل واحدة نحو أثني عشر كيلو، مع استعادة اليورانيوم الذي استخدم سابقاً، في كل مرة.

يؤكد أحد الدبلوماسيين، والذي كان آنذاك يشغل منصباً في القسم الذي يتابع المسائل الذرية في الخارجية الفرنسية : "إن الإقدام على بيع بغداد شيئا دقيقا إلى هذا الحد قرار غير مسؤول، كما يتيح كثيراً من المعالجات".

كان شيراك قلما يُعلم وزراءه بطبيعة المفاوضات مع العراق. وكانت الخارجية تتشكى هذا الأمر. وقد نصح إكزافيه كوزيه دي نازيل Xavier Causé de Nazelle، رئيس قسم الشؤون العلمية في وزارة الخارجية، بتوخي أقصى درجات الحذر، لأن مخاطر الانتشار موجودة. كما أن أحد الدبلوماسيين يتذكر أنه قد سمع فنيين في مفوضية الطاقة الذرية يتحدثون أحياناً بلسانين متناقضين. ففي الاجتماع الرسمي، يؤكدون أن أوزيراك لن يستطيع مطلقا إنتاج ثلاثمائة غرام من البلوتونيوم. ولكن في أحاديثهم الخاصة، كانوا يعترفون أن من الممكن تصنيع سبعة كيلوغرامات منه.

أما جان سوفانيارغ Jean Sauvagnargues، وزير الخارجية، فقد أعرب بشدة عن عدم ترحيبه ببيع المفاعل، حين أستشير من قبل شيراك، برغم التطمينات التي قدمتها مفوضية الطاقة الذرية. فهو لا يفهم لماذا بلد غني جداً بالنفط، يريد امتلاك مفاعل ذري للأبحاث؛ كما إنه يبدي شكوكه في أن العراقيين يهتمون بشيء آخر غير الكهرباء والبحوث الأساسية. ويستنتج سوفنيارغ من ذلك أن هناك خطرا في تعديل التوازن الإقليمي للقوى وفي التأثير على أمن إسرائيل.

وبسرعة، جرى استبعاد سوفانيارغ والخارجية من دوائر القرار بهذا الشأن. وفي ١٩٧٦، لم يغير تعيين لوي ديغيرنغو Louis de Guiringaud، في منصب وزير الخارجية، شيئا في هذا الوضع. فرأي هذا الوزير كان أكثر انتقادا من سوفانيارغ؛ كما بقي مقتنعا بأن التعاون النووي مع بغداد تعاون خطر. لكن رئاسة الوزراء نفذت رأيها.

بعد زيارة صدام حسين لباريس بشهرين فقط، كان العقد جاهزا. فأرسل جاك شيراك وزير صناعته، ميشيل دورنانو، إلى بغداد حيث وقع، في ١٨ تشرين الثاني ١٩٧٥، اتفاق تعاون نووي ينص بشكل خاص على إنشاء مفاعل مخصص للأبحاث: مفاعل أوزيراك مستقبلاً. ولم يجر نشر هذا الاتفاق في الجريدة الرسمية إلا بعد سنة، في حزيران ١٩٧٦، وقد بدأ بناء أوزيراك بعد خروج شيراك من رئاسة الوزارة بعدة أسابيع، بإدارة شركة تكنيكاتوم Technicatome، وهي فرع مستقل من مفوضية الطاقة الذرية، على رأس مجموعة تبرز فيها بشكل خاص شركتا بويغ Bouygues وسان-غوبان Saint-Gobain,

---

الهوامش

(٧) وردت هذه العبارة في مقالة كتبها جيرو بعد وفاة بيار غويلوما، ونشرتها جريدة لوموند الصادرة في ٣٠ آب ١٩٩١,

(٨) يثبّت هذا الاتفاق، غير الملائم بالنسبة للعراق بصورة واضحة، الحدود النهرية بين البلدين، على امتداد شط العرب بشكل خاص.

(٩) في ١٠ تشرين الثاني ١٩٨٦، أقر شيراك، في مقابلة أجرتها معه جريدة واشنطن تايمس WashingtonTimes الأمريكية، بأن العراق هو البلد المعتدي. ولأنه كان رئيساً للوزراء، فقد حاول آنذاك تطبيع العلاقات مع طهران، لغرض الحصول على مساعد من إيران في المفاوضات حول تحرير الرهائن الفرنسيين المحتجزين في لبنان،

(١٠) كان التنازل السوفيتي الوحيد، عام ١٩٧٨، بزيادة قدرة مفاعل التويثة إلى (٥ ميغاواط)، وشحن يورانيوم مخصب بنسبة ٨٠٪.

(١١) أكد شيراك لاحقاً، بعد مضي أثني عشر عاماً، أنه لم يتحدث عن شيء نووي أثناء هذه الزيارة.

(١٢) ورد نص هذه العبارة في جريدة لوفيغارو الصادرة بتاريخ ١١ أيلول ١٩٧٦